

وزير العمل يجتمع بمؤسسات وشركات القطاع الخاص ويبحث معهم تدريب وتأهيل 6 آلاف باحث عن عمل خلال عامين

تكليف التدريب الى جانب توفير السائقين من مخرجات عملية التدريب الذي تنفذها الوزارة ضمن البرنامج الوطني لتوظيف وتدريب البحرينيين.

وقال وزير العمل والشئون الاجتماعية عبدالنبي عبدالله الشعلة انه تم الاتفاق على تشكيل لجنة مشتركة بين الوزارة وممثلين واصحاب هذه المؤسسات والشركات وذلك لمتابعة تنفيذ قرار مجلس الوزراء الموقر، مؤكدا ضرورة اهتمام هذه المؤسسات لدعم هذا التوجه لاستقطاب الأيدي العاملة الوطنية وتنشيط الاقتصاد الوطني.

وقد اوضح اصحاب ومتلئو المؤسسات والشركات الوطنية ان مهنة السياقة الثقيلة تتوافر فيها مزايا عديدة يمكن للبحريني الباحث عن عمل الاستفادة منها، وعليه فان تنفيذ برنامج تدريب 6 آلاف سائق خلال عامين ستكون نتائجه ايجابية على الجميع، مؤكدين دعمهم هذا التوجه لاسيما في ظل الدراسات التي توضح ان تكلفة السائق الاجنبي كبيرة مقارنة مع تكلفة السائق المواطن، مشيرين الى انهم يواجهون مشكلة عدم توافر الكوادر الوطنية المؤهلة، ومؤكدين انه يمكن لسائق المركبات الثقيلة البحريني مثله والذي تفرض عليه ظروف عمله السفر خارج البلاد ان يفوق راتبه 400 دينار، فضلا عن احتساب العلاوات ومخصصات السفر وغيرها.

وقد حضر الاجتماع صادق الشهابي الوكيل المساعد لشئون العمل وعبدالله القاسمي الوكيل المساعد للتدريب وعبدالله بوخلف السادة مدير ادارة التوظيف وعدد من المسؤولين بالوزارة.



■ وزير العمل

عمل للبحرينيين في مهنة سياقة الباصات ذات 16 راكبا والشاحنات التي يزيد وزنها عن ثلاثة آلاف كلجم والجرارات والمقطورات ونصف المقطورات، اضافة الى (6164) فرصة عمل في مهنة سياقة الآليات الزراعية والصناعية، مؤكدا ان الوزارة ماضية في تنفيذ برنامج التدريب التأهيلي للباحثين عن عمل من البحرينيين في هذه المهنة والتي بامكان الشباب ان يشغلها بكل كفاءة.

وذكر الوزير انه تم الاتفاق مع اصحاب ومتلئي المؤسسات والشركات المعنية على تنفيذ برامج التدريب لبحنة هذا القطاع لتدريب 6 آلاف باحث عن عمل في مهنة السياقة الثقيلة خلال عامين بواقع 100 متدربي شهر، كما تم الاتفاق على تنفيذ برنامج تدريب مدته 4 سنوات لتأهيل الكوادر الوطنية لمهنة سياقة المركبات الثقيلة، فضلا عن ان تقوم هذه المؤسسات والشركات بتدريب وتأهيل الباحثين عن عمل من المواطنين وان تتحمّل وزارة العمل والشئون الاجتماعية

عقد وزير العمل والشئون الاجتماعية عبدالنبي عبدالله الشعلة بحضور وكيل الوزارة الشيخ عبدالرحمن بن عبدالله آل خليفة اجتماعا مع أصحاب مؤسسات وشركات النقل والشاحنات والآليات في البلاد حيث تمت مناقشة سبل بحنة هذه المهن ووضع برنامج تدريبي وتأهيلي لا تتجاوز مدته العامين لتنفيذ توجيهات صاحب السمو رئيس الوزراء الموقر وتكليف مجلس الوزراء الخاص باقتصار عدد من المهن على البحرينيين.

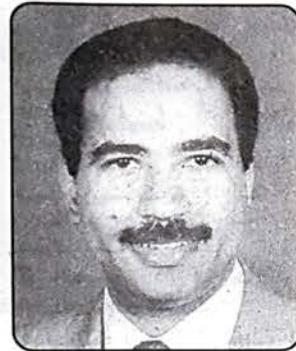
وصرح وزير العمل والشئون الاجتماعية بعد انتهاء الاجتماع ان الاجتماع استعرض عددا من النقاط التي من شأنها توفير فرص عمل للبحرينيين من الباحثين عن عمل بعد تدريبيهم وتأهيلهم لهذه المهن التي يستطيع المواطنون الاستفادة من مزاياها الكثيرة.

وقال الوزير انه تم بحث عدد من الافكار التي من شأنها خلق فرص عمل جديدة للباحثين عن عمل في مجال السياقة الثقيلة وذلك في ضوء التوجيهات السديدة لصاحب السمو رئيس الوزراء الموقر وقرار مجلس الوزراء حول بحنة عدد من المهن في المؤسسات والشركات، ومنها مهنة سياقة الثقيلة التي تتضمن سياقة مركبات النقل الثقيلة والآليات المختلفة.

واوضح الشعلة انه تم الاتفاق مع اصحاب ومتلئي المؤسسات والشركات على البدء في تنفيذ عدد من الخطوات التي من شأنها ان تفتح قنوات تدريب وتأهيل الشباب البحريني الباحث عن عمل وتوظيفه في هذا القطاع الحيوي والذي يعمل فيه حاليا اكثر من 14 الف سائق اجنبي، مشيرا الى انه طبقا للتقرير الصادر عن ادارة المرور والترخيص فانه يمكن توفير (8028) فرصة

بحث اجراءات توظيف وتدريب البحرينيين في قطاع المقاولات

150 ديناراً الحد الأدنى للأجر و 10 دنانير زيادة بعد 6 أشهر



عادل العالى



عصام فخرو



وزير العمل

لجنة مشتركة للنظر في تراخيص العمل لمهن التشييد والبناء

ومجموعة محمد جلال للمقاولات، وغيرهم من المقاولين وفي مقدمتهم الذين شاركوا في الاجتماع الأخير، كما أشار بالاسهابات الطيبة للمقاولين الذي تقدمو بمقابلاتهم واقتراحاتهم إلى الغرفة حول البحرين في قطاع المقاولات، إلى جانب بقية المقاولين الذين شاركوا بيجابية في الاجتماعات العديدة التي عقدت بالغرفة في الآونة الأخيرة.

كما أشار إلى الجهود التي قامت بها غرفة تجارة وصناعة البحرين في مجال بحث ومناقشة مرتقبات المقاولين تجاه الموضوعات التي تهم القطاع والتي تم بحثها ومتباينتها مع المسؤولين في وزارة العمل وشدد على أن هذه الجهود قد دفعت إلى التوصل إلى النتائج الإيجابية التي تلبى مطالب القطاع.

وأوضح عادل العالى بان من أهم والأشغال، والغرفة، واللجنة العامة للعمال تختص بالنظر والبت في طلبات تراخيص العمل المقيدة من قطاع المقاولات للعمل المشاركة بما في ذلك اللجنة العامة لعمال البحرين التي شارك ممثلون عنها في كل الاجتماعين، وقال: إن المناقشات التي دارت والنتائج الإيجابية التي تم بلوتها والموافقة عليها في الاجتماع الثاني قد حكت تفهم الوزيرين لظروف ومتطلبات القطاع المقابلين فيما يتعلق بالجريدة واحتياجاته، مؤكدا بان العمالة الأجنبية، مؤكدا بان العمالة الأجنبية، مؤكدا بان الاجتماع أكد حرص جميع الطرفين المعنية على جذب واستقرار العمالة الوطنية في هذا القطاع.

وأوضح عادل العالى بان من أهم النتائج التي تمضي عنها الاجتماع تحديد حد أدنى لاجر العامل البحرينى حيث تم الاتفاق في مجالات التشييد والبناء للمهن على ان لا يقل هذا الاجر عن 150 دنانير مع زيادة قدرها عشرة دنانير بعد ستة أشهر.

كما تم في الاجتماع بلوحة العديد من الأفكار العملية تجاه مسائل الإيجابية هي ثمرة جهود تهم قطاع المقاولات ومنها ما يتعلق بتدريب العمالة البحرينية، والتصدي للعمالة السائبة، وأوضاع العالى بان هذه المشكلة تتطلب احتدال المشكلات التي تواجه المقاولين بمختلف درجاتهم نتيجة مناسبة هذه العمالة للمقاولين البحرينيين.

كما أشار عادل العالى بالقرار اسهامات كل من مجموعة عبدالله ناس، ومجموعة حجي حسن الذي تم التوصل إليه في الاجتماع بتشكيل لجنة مشتركة تضم ممثلين عن وزارتي العمل،

والبنية، وللوقوف على تطبيق قراراتها، وتشغيل العمالة الوطنية، وقال: انتظار جميعا إلى هذه القضية من منظور وطني مما يجعل الخطوات في هذا المجال تحظى باهتماماً ومساندتنا.

ونوه الدكتور عصام فخرو بان هذا الاجتماع يأتي استكمالاً لاجتماع آخر عقد في العاشر من الشهر الجاري، مشيراً إلى ان محور هذين الاجتماعين هما اوضاع المقاولين في قطاع البناء والتشييد والحفريات خاصة

الإيجابية التي اسفر عنها الاجتماع المشترك بين وزير العمل والشئون الاجتماعية ووزير الاشغال مع المقاولين والذى بحث اجراءات تنفيذ البرنامج الوطنى للتوظيف والتدريب فى قطاع المقاولات وناقش مرميات المقاولين فى ظروف سوق العمل بالقطاع واحتياجاته من العمالة.

وأوضح النائب الثانى لرئيس الغرفة الدكتور عصام عبدالله فخرو ان الاجتماع الذى عقد فى وزارة العمل والشئون الاجتماعية قبل ايام قد خلص الى نتائج ايجابية أكدت بان قطاع المقاولين يشاطر وزير العمل والشئون الاجتماعية والاشغال الاهتمام والحرص على تنفيذ الاجراءات والخطوات الهدافه الى توفير المزيد من فرص العمل للبحرينيين للعمل في مختلف انشطة وفروع قطاع المقاولات.

وكان الدكتور عصام فخرو قد ترأس جانب الغرفة والمقاولين فى الاجتماع الذى عقد يوم الاثنين الماضى مع وزير العمل والشئون الاجتماعية عبد النبى الشعلة، ووزير الاشغال فهيمى الجورى وعدد من كبار المسؤولين فى الوزارتين بحضور عادل حجي حسن العالى عضو مجلس إدارة الغرفة ومنسق لجنة المقاولات بان النتائج التي اسفر عنها اجتماع المقاولين مع وزير العمل والاشغال هي نتائج إيجابية جداً وتحظى بقبول وتأييد قطاع المقاولات لأنها جاءت ملية لتطبيعه وصالحة ومؤكدة لموقف هذا القطاع تجاه قضية التدريب وتشغيل العمالة الوطنية، وقال: انتظار جميعاً إلى هذه القضية من منظور وطني مما يجعل الخطوات في هذا المجال تحظى باهتماماً ومساندتنا.